

أكد أن مجلس الأمة يضع قضاياها من ضمن أولوياته التشريعية

الغانم : نؤمن بالمرأة كشريكة ولاعبة أساسية في مسيرة البناء الوطني

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس إن مجلس الأمة يضع قضايا المرأة من ضمن أولوياته التشريعية وذلك لاستكمال العديد من جوانب النقص المتعلقة بحقوق المرأة على كافة الأصعدة والميادين .

وقال الغانم في تصريح صحفي بمناسبة يوم المرأة العالمي " إن ما حدث في مايو عام 2005 عندما توجت المرأة الكويتية بنشالها الطويل بنيل حقوقها السياسية كاملة لم تكن إلا محطة انطلاق لاستكمال نيل المرأة كافة حقوقها على كافة الأصعدة الاجتماعية والوظيفية والأسرية والقانونية والاقتصادية "

مؤكد أن مجلس الأمة لن يدخر جهداً في العمل على قضايا وملفات المرأة وهموماً. وأضاف الغانم " إن احتفال العالم بأسره بيوم الثامن من مارس كيوم للمرأة هو مناسبة لنا لكي نحكي بإجلال وتقدير كبيرين تضحيات المرأة الكويتية في كافة الميادين وقرصة لنؤمن عالياً مسيرتها الحقوقية الرائعة التي بنتها بتلك الطاقة الإنسانية القائمة على الوعي والصبر والشعور العالي بالمسؤولية تجاه الوطن والمجتمع "

وقال الغانم " لقد أصبحت المرأة الكويتية الرقم الصعب والمهم في أي معادلة مجتمعية

الاحتفال مناسبة لنا لكي نحكي بإجلال تضحيات الكويتيات في كل الميادين



رئيس مجلس الأمة

نؤمن عالياً مسيرتها الحقوقية الرائعة التي بنتها بشعور عال بالمسؤولية تجاه الوطن

- المرأة الكويتية أصبحت الرقم الصعب والمهم في أي معادلة مجتمعية
- استطاعت أن تضع نفسها شريكة فاعلة في ميادين التنمية والتطوير
- فخورون بأن العنصر النسائي أصبح يشكل 50 % من موظفي الأمانة العامة للمجلس

في الكويت فهي الشريكة الفاعلة في ميادين التنمية والتطوير الإداري والاستثمار والتعليم والعمل السياسي والحقوق والتطوعي إضافة إلى إسهامات المرأة في مجالات الثقافة والفكر والأدب والفنون

وأضاف بهذا الصدد " نحن في مجلس الأمة فخورون بأن العنصر النسائي أصبح يشكل حوالي 50 بالمائة من موظفي الأمانة العامة للمجلس وأن نصف المناصب القيادية في الأمانة العامة من أمماء

مساعدين ومدرء ورؤساء مكاتب لجان وغيرها أصبحت من نصيب المرأة وهذا الأمر لم يأت من باب المحاصصة بل لأن المرأة أثبتت كفاءتها وجدارتها لتشغل تلك المناصب الوظيفية العالية "

واختتم الغانم تصريحه قائلاً " نحن مستمرون في دعم المرأة لأننا نؤمن بها كشريكة ولاعبة أساسية في مسيرة البناء الوطني وقد أثبت التاريخ الكويتي ذلك يشواهد لا تعد ولا تحصى "

اللجنة اجتمعت مع ممثلي الهيئة للإطلاع على آخر ما توصلت إليه بخصوص التظلمات

«التعليمية»: إلزام «التطبيقي» بالانتهاء من التحقيق في «التعيينات» مطلع بأبريل



جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

الخاصة والمعابر التي وضعتها وزارة التربية لافتاً إلى أن الوزارة ممثلة بالوكيل هيثم الأثري قدموا مؤشرات إيجابية بإلزام المدارس الخاصة بالرسوم من خلال معايير أبرزها نوعية التعليم وشهادات المدرسين والأراضي التي تبني عليها المدارس إن كانت ملكاً خاصاً أو ملكاً للدولة بحق الانتفاع ومعايير أخرى.

التعليمي والتدريب الإطلاع على آخر ما توصلت إليه الهيئة بخصوص التظلمات في مؤكداً أن اللجنة انطلقت مع الهيئة على الانتهاء من التحقيق في التعيينات في مطلع أبريل المقبل وإعلان نتائج التحقيق في البعثات نهاية أبريل

ناقشت اللجنة التعليمية البرلمانية أسس نتائج التحقيق في تعيينات التعليمي والبعثات الدراسية ملزمة التطبيق بالانتهاء من التحقيق في المسارين في مطلع أبريل المقبل والتعيينات ونهاية أبريل للبعثات وقال مقرر اللجنة حمود الحمود في تصريح صحفي أن الاجتماع خصص لمناقشة رسوم المدارس

على خلفية أعلنه في جينيف ويمثل استعداداً لدول المنظومة الخليجية

نواب : ما ذكره دشتي غير مقبول ونطالب الدولة بموقف حازم تجاهه

- النائب لم يراعى ما نصحه به زملاؤه وسعى للتغريد خارج السرب
- ثانية بالتصريح ضد البحرين والسعودية



حمدان العازمي



الحمود الحمود

- حمود الحمود: أدعو وزير الخارجية لتحريك دعاوى قضائية إزاء دشتي

واصل نواب مجلس الأمة رفضهم واستنكارهم لتصريح النائب عبد الحميد دشتي المشينة والتي تنسب إلى الدول الخليجية الشقيقة واعتبروا ما ذكره النائب لا يعبر عنهم ويضر بمصالح وأمن البلاد

فمن جانبه دعا النائب حمود الحمود وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وكذلك جهاز أمن الدولة للقيام بواجبهما بتحريك دعاوى قضائية إزاء النائب عبد الحميد دشتي على خلفية ما ذكره في جينيف مؤخراً ويمثل استعداداً لدول المنظومة الخليجية واضرار بعلاقات البلاد السياسية والدبلوماسية وتشويه صورته بالخارج

وقال الحمود في تصريح صحفي يوم " إن النائب عبد الحميد دشتي ادلى بتصريح يوم أمس الأول في جينيف لم يراعى فيه توجيهات صاحب السمو أمير البلاد وما نصحه زملاؤه في مجلس الأمة ولم ينتهي مما قاله له المجتمع الخليجي والعربي والإسلامي " مشيراً إلى أنه

ولأسباب مجهولة سعى للتغريد خارج السرب ثانية بالتصريح ضد مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

وأوضح الحمود " إن الأمور التي يتداولها النائب دشتي تنسب باستعداد الغرب على الخليج وتزوير الحقائق وعدم وضع الأمور في نصابها مبيتاً بهم البحرين والسعودية بينهم وانتهاكات باطلة ولم ينفك إلى أن أكبر عدد حالات اعدامات تمت في جمهورية إيران إذ قدرت في عام 2015 بحوالي 800 حالة.

وتابع الحمود " إن للعايير المزوجة والكيل بمكيال دون الآخر وإنهام دول المنظومة الخليج زوراً وبهتاناً تعد في القانون الكويتي من جرائم أمن الدولة وفق الفقرة 1 من المادة 2 لقانون 31 / 1970 " لافتاً إلى أن ما قام به دشتي جريمة من شأنها الإضرار بمركز الكويت السياسي والدبلوماسي وكذلك المسادة الرابعة من ذات القانون تجرم ذلك.

وكشف الحمود عن أن دشتي ذكر في جينيف " أن السلطات تقوم بمحاصرته واستخدام كافة أنواع الإرهاب ضدها " وهو هذا

قال في جينيف أن السلطات تقوم بمحاصرته واستخدام جميع أنواع

الإرهاب ضدها

استغرب أن يصف النائب «عاصفة الحزم» أنها تقتل الأطفال والنساء

في حين أن الحوثيين هم من يقومون بذلك

طلب من الحكومة والنظام الشرعي باليمن لرفع الظلم عنهم . وشدد الحمود على أن حقوق الإنسان نقاس من جميع جوانبها فهناك حقوق لتلك الألسان وأهل السنة والبلوش والأكراد والأثريين وما يحدث في العراق والمخالفين للسياسة الإيرانية فلماذا لا يتحدث عنها.

ومن جهة أخرى استغرب النائب الحمود إعلان أحد الحسيينيات بالبلاد قيام المدعو جواد الأبراهيمي بإلقاء محاضرات فيها وهو المعروف

يقصد دولة الكويت . ودعا الحمود وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد القيام بواجبه بتطبيق القانون وكذلك أمن الدولة باستمرار رفع القضايا على النائب دشتي حتى يكون عبرة ولا يتجرأ أي شخص بالاستغفال على استثناء الدول الأجنبية على أي دولة في المنظومة الخليجية.

استغرب الحمود أن يصف دشتي عاصفة الحزم أنها تقتل الأطفال والنساء في حين الحوثيين هم ومن يقوم بذلك مشيراً إلى أن عاصفة الحزم لم تتم إلا ابتداء على

المزوجة والكيل بمكيال دون الآخر وإنهام دول المنظومة الخليج زوراً وبهتاناً تعد في القانون الكويتي من جرائم أمن الدولة وفق الفقرة 1 من المادة 2 لقانون 31 / 1970 " لافتاً إلى أن ما قام به دشتي جريمة من شأنها الإضرار بمركز الكويت السياسي والدبلوماسي وكذلك المسادة الرابعة من ذات القانون تجرم ذلك.

وكشف الحمود عن أن دشتي ذكر في جينيف " أن السلطات تقوم بمحاصرته واستخدام كافة أنواع الإرهاب ضدها " وهو هذا

لجنة شؤون الأسرة اجتمعت بحضور وكيل وزارة الصحة د. خالد السهلاوي

طنا : جميع أبناء الكويتيات سيعاملون معاملة المواطنين في الاستفادة من الخدمات الطبية



جانب من اجتماع لجنة شؤون الأسرة

- اجتمعت لجنة شؤون الأسرة البرلمانية بحضور وكيل وزارة الصحة د. خالد السهلاوي حيث تم مناقشة كل ما يتعلق بتأهيل أبناء الكويتيات سواء من البنون أو غير الكويتيين من الأجانب في وزارة الصحة لبيان القضايا ذات العلاقة بتأهيل أبناء الكويتيات.
- وقال مقرر اللجنة محمد طنا إنه اتضح للجنة وجود كثير من القرارات الوزارية الصادرة لمصلحة الأخوة البنون لتلقي خدمة العلاج مدى الحياة دون رسوم مبيتاً أن جميع أبناء الكويتيات سوف يعاملون معاملة الكويتيين في الاستفادة من الخدمات الطبية في وزارة الصحة مدى الحياة.

وأضاف طنا أن اللجنة ناقشت توصيف أبناء الكويتيات في وزارة الصحة خاصة البنون منهم في مرافق وزارة الصحة لاسيما الأطفال والصباغة والمختبرات الطبية وفنقي الأشعة موضحاً أن وزارة الصحة على الاستعانة بكل هذه الكفاءات وغيرها من الكوادر.

وتكر طنا أن وزارة الصحة وافقت على إصدار بطاقة خاصة لأبناء الكويتيات البنون موضحاً فيها جميع القرارات الوزارية التي تيسر الاستفادة من الخدمات المقدمة لهم وستكون في الغريب العاجل في متناولهم للعلاج في كل مراكز الصحة.

وتنقلت مستشارة لجنة شؤون المرأة والأسرة في مجلس الأمة د. فرح صادق عن وزارة الصحة تأكيداً مجانية العلاج لأبناء الكويتيات مدى الحياة وذلك استناداً إلى القرار الوزاري رقم 146 لسنة 2010 كاشفة عن امتيازات عدة لهذه الشريحة جاز دراستها من قبل الوزارة التي أعطت موافقة مبدئية خلال اجتماع اللجنة على هذه الامتيازات.

وأضافت في تصريح إلى

«التشريعية» : إدخال مهنة التمريض ضمن التخصصات «النادرة»

عقدت لجنة الشؤون التشريعية اجتماعها أمس لمناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين يتعلق جميعها بالرعاية السكنية إضافة إلى مناقشة اقتراح بقانون بشأن قانون مكافحة الطلقة. وقال مقرر اللجنة النائب أحمد القضيبي إن اللجنة ناقشت بندين وتمت الموافقة عليها الأول بضمن مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن

تعديل قانون الرعاية السكنية واختلفت اللجنة عليه وأحيل إلى اللجنة المختصة. وأضاف: أما البند الثاني فيتعلق باقتراح بقانون مقدم من النائب مبارك الخريج بشأن تعديل قانون مكافحة الطلبة لإدخال مهنة التمريض ضمن التخصصات النادرة وتمت الموافقة عليه.



جانب من اجتماع لجنة المرافق العامة

عضواً منتخب (كما في مشروع القانون و6 أعضاء معينين وليس 11 عضو معين كما جاء في مشروع الحكومة. وبين أن عدد الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي هي 10 دوائر بنظام الصوت الواحد على أن يكون لكل دائرة عضوان

مضيفاً أن اللجنة وافقت على أن يكون المؤهل الجامعي شرطاً للترشح في انتخابات المجلس البلدي

وأوضح أن تمت تعديل المادة رقم 19 من مشروع القانون لمنع الجمع بين عضوية المجلس البلدي وعضوية مجلس إدارة شركة أو مؤسسة عامة.